دور القاضي الإداري في ضمان التوازن بين الإدارة والمتقاضي

(دراسة في ضوء التشريعات والاجتهادات القضائية في العراق)

د. نذير ثابت محمدعلي القيسي

كلية الإمام الأعظم الجامعة

n_th20@yahoo.com

إذا كانت سلطة الإدارة بإصدار أنظمة التنفيذ للقوانين التي تصدر عن البرلمان ضرورة لابدَّ منها، اقتضتها مسوغات عملية وفنية، لتحقيق مبدأ التكامل والتعاون بين السلطات ، ولتسهيل تنفيذ القوانين، إلا أن احتمال انحراف الإدارة بهذه السلطة وارد ومجاوزتها للحدود التي رسمها المشرع، والحياد عن الهدف من منح هذا الاختصاص، والذي قد يصل مدياته للحد الذي تعطل معه القوانين الصادرة عن البرلمان ممثل الإرادة العامة ، وهذا ما يخالف مبدأ التراتبية التشريعية بحسب تعبير الفقيه (كلسن)، وهو ما يتعارض مع مبررات منح هذا الإختصاص للإدارة.